

## الأبعاد الجغرافية السياسية للكوارث الطبيعية

الدكتور عباس غالي الحديثي - أحمد عبد السلام

قسم الجغرافيا- كلية الآداب / جامعة عمر المختار - ليبيا

### تقديم:

يمكن القول بدءاً أن الجغرافيا السياسية التي تعد دراسة الدولة من حيث مواطن القوة والضعف فيها جوهرها ، تمثل بداية سليمة لدراسة ظاهرة الكوارث الطبيعية من منظور الجغرافيا السياسية باعتبار أن الدولة لم تعد قادرة على مواجهة آثار هذه الكوارث بمفردها وبالتالي دخلت الدولة ومعها ظاهرة الكوارث الطبيعية ضمن منظومة النظام العالمي وتفاعلاته من دول ، ومنظمات حكومية وغير حكومية ، وشركات ، ومجتمع مدني وغيرها من الفواعل التي تعمل ضمن منظومة النظام العالمي خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتنامي الجدل فيها حول سيادة الدولة التي تمثل أحد أهم مبادئ العلاقات الدولية ، هذه السيادة التي تمثل الحدود الجغرافية السياسية جدارها الصلب ، بدأت تتهاوى مع زيادة عدد وتأثيرات الكوارث الطبيعية ( وتلك التي من صنع الإنسان ) ، وأسننة العلاقات بين الدول وكذلك بين الإنسان و البيئة . من جانب آخر تشير الدراسات إلى أن الكوارث الطبيعية يكون تأثيرها على الدول والأقاليم الفقيرة أعظم مقارنة بالدول والأقاليم الغنية ، الأمر الذي يعني أن هناك تفاوتات مكانية في الخسائر المادية والمعنوية بين مناطق العالم المختلفة في ضوء تباين الاستجابات والقدرات تجاه الكوارث الطبيعية مما يتطلب تحليل وتحليل هذا التفاوت وتفسيره في ضوء مفاهيم الجغرافيا السياسية .

اعتماداً على ما سبق يمكن طرح الأسئلة التالية :-

- 1- هل مازالت قوة الدولة التي سيطرت على التحليل الجغرافي السياسي لفترة طويلة في موقع تقدير صناع القرار والمواطنين تجاه الكوارث الطبيعية ؟ وهل

تغير مفهوم القوة أم اكتسب معنى آخر في ضوء قوة هذه الكوارث وغيرها من الظواهر التي يهتم بها المجتمع العالمي حاليا ؟

- 2- هل تقسيم العمل الدولي الذي تمثله نظرية المركز والأطراف Core and Periphery من دور في تفسير ما تشير إليه الدراسات من زيادة تعرض الدول والأقاليم الفقيرة لتأثير الكوارث مقارنة بالدول والمناطق الغنية ؟
- 3- هل يمكن أن تساعد الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا السياسية بشكل خاص على ربط البعد المحلي للكوارث الطبيعية بالبعدين الإقليمي والعالمي باعتبار أن الجغرافيا تركز على العلاقة بين الطبيعة والمجتمع عند دراسة الكوارث الطبيعية وأن هذه الكوارث تتجاوز الحدود السياسية للدول .

### أهمية الدراسة :-

- 1- ربما تمثل هذه الدراسة المحاولة الأولى - على حد علم الباحثان - في الوطن العربي التي تعالج الكوارث الطبيعية من منظور الجغرافيا السياسية مما يجعلها محاولة قابلة للتحوير والتطوير .
- 2- إن الدراسة تضيف تفسيرا او تفسيرات إضافية لكمية ونوعية التدمير الذي تحدثه الكوارث الطبيعية وتباين هذا التدمير مكانيا .
- 3- لما كانت الجغرافيا تمثل الدراسة العلمية المنظمة للعلاقة بين الإنسان والبيئة فإنها تستطيع أن توف منهجا أكثر تكاملا لدراسة الكوارث الطبيعية بأبعادها المختلفة مما يسهل من إمكانية وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها .

## هيكل الدراسة :-

لغرض تفكيك الظاهرة قيد الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين رئيسيين : الأول منها يركز على تعريف الكارثة وخصائصها وأنواعها ثم يتناول الجزء الثاني التحليل الجغرافي السياسي للكوارث الطبيعية من خلال تحليل أبعاد هذه الكوارث الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية – الأمنية .

### الكوارث الطبيعية : المفهوم – الخصائص – الأنواع

تحدث الكوارث لأسباب طبيعية أو بسبب مخاطر يتسبب فيها الإنسان. وتشتمل الكوارث الطبيعية على ظواهر متعددة مثل الزلازل والأنشطة البركانية والإنزلاقات الأرضية والعواصف والأعاصير والفيضانات والحرائق والجفاف والآفات . وهناك من يضيف بأن وصف الكوارث بكلمة (طبيعية) وصفا غير دقيق للكوارث مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير التي تضرب الكثير من دول العالم النامي وقد جاء الإدراك بأن الأسباب الجذرية لهذه الأحداث ترجع إلى الأنشطة البشرية ، وتبني التغييرات السياسية والبنوية لمكافحة هذه الأسباب جاءت متأخرة جداً . فمثلا تدمير البيئة الطبيعية من خلال قطع الأخشاب أو استخدام الأراضي استخداما غير مناسب من أجل مكاسب اقتصادية قصيرة المدى يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في الفيضانات والانزلاقات الطينية (1) بنفس القدر أدت هجرة السكان إلى المناطق الحضرية الواقعة في أماكن حساسة مثل المناطق المنخفضة التي تغمرها الفيضانات أو الساحلية أو المنحدرات القابلة للانزلاق مما يتسبب في تأثير الكوارث الطبيعية على المزيد من البشر وتتصاعد الخسائر الاقتصادية (2) .

كما أنه لا بد من الإشارة إلى وجود مصطلحات أخرى ترتبط بمصطلح (الكوارث) مثل المخاطر Risks والقوارع Hazards فالأول كما يشير البعض تعني خطرا أو تهديدا كامنا بينما الثاني يعني خطرا أو تهديدا محتملا في حين تعني الكارثة Disaster خطر أو تهديد واقع فعلا (3) .

ومن هنا كان لا بد من وضع تعريف للكوارث الطبيعية وتمييز خصائصها ثم بيان أنواعها بما يساعد على تحقيق الغرض العلمي والعملية لهذه الدراسة .

لقد حدد المشتغلون بالكوارث الطبيعية العالمية بأن الكارثة هي تلك التي يترتب عليها وفاة مائة شخص أو إصابة مائة شخص بجروح طفيفة أو بالغة أو خسارة مادية في الممتلكات تعادل مليون دولار أمريكي أو يزيد (4) .

أما مركز بحوث أوبئة الكوارث ومقره في بروكسل فيعرف الكارثة الطبيعية بأنها وضع أو حدث يتجاوز القدرة المحلية على مواجهته ويقتضي طلب المساعدة الوطنية أو الدولية (5) .

كما عرفت الكارثة الطبيعية بأنها عبارة عن أحداث توقع خلا خطيرا في بيئة المجتمع الوظيفية ، وتتسبب في خسائر بشرية أو مادية أو بيئية واسعة النطاق تتجاوز مقدرة المجتمعات المتضررة على التعامل معها اعتمادا على مواردها الذاتية (6) .

#### خصائص الكارثة الطبيعية :

مثل أي حدث كبير وله آثار متعددة فإنه لا بد وأن يمتلك من الخصائص ما يناسب ملامحه الزمانية والمكانية المتمثلة فيما يلي (7) :

#### 1- الحجم Magnitude

إن حجم حدث معين وامتداد تدميره يقاس بقياس مقبول مثل مقياس رختر للزلازل .

#### 2- التكرار Frequency

بينما العلماء لا يتفقون فيما إذا كان النمط المناخي أو تحرك الألواح التكتونية هي السبب ، فليس هناك شك بأن تكرار الكوارث الطبيعية قد ازداد في السنوات الأخيرة.

**3- فترة البقاء Duration**

إن طول زمن الكارثة يتباين من ثواني قليلة في حالة الزلزال مثلا إلى ايام قليلة خلال الفيضان ، ويرتفع إلى عقود في حالة الجفاف .

**4- المساحة المغطاة Area Covered**

يمكن أن تتراوح المساحة التي تغطيها الكارثة الطبيعية من محلية إلى العالم كله .

**5- التوزيع Distribution**

يمكن أن يكون موقع حدوث الكارثة ساحلي Coastal أو عند خطوط الصدع Fault lines او قطبي Polar ... الخ .

**6- سرعة الهجوم Speed Of Onset**

هذا يتعلق بالزمن الذي ينقضي بين بداية الكارثة ولحظة الذروة .

**7- نمط الحدوث Occurrence Pattern**

قد يكون حدوث الكارثة منتظما مثل الأعاصير أو عشوائيا مثل الزلازل أو مترادفا مع كارثة أخرى مثل التسونامي .

**أنواع الكوارث الطبيعية**

هناك ميل إلى تقسيم الكوارث Disasters إلى نوعين رئيسيين هما الكوارث الطبيعية Natural Disasters مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والكوارث من صنع الإنسان Man-made Disasters مثل تسرب النفط والإشعاع النووي .

ولكن الكوارث الطبيعية نفسها يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين من حيث إمكانية التوقع بها : (8)

النوع الأول : الكوارث المفاجئة مثل الزلازل والبراكين والسيول فرغم ان هناك مناطق معينة تقع في أحزمة زلزالية مثل مناطق في الساحل الغربي الأمريكي وفي جنوب آسيا ، وأن هناك براكين خامدة وأخرى مازالت فعالة فإنه في نهاية الأمر فإن ثورة البراكين واضطراب الصفائح الأرضية أمر لا يمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه بدقة .

النوع الثاني : الكوارث الطبيعية التي تستغرق وقتا يصل دمارها إلى أقصى حد مثل التصحر والجفاف ، وهي أزمات يمكن مواجهتها بصورة افضل إذا تم التدخل في وقت مبكر . كما أنها تؤثر على الفقراء بصورة أكثر حدة من النوع الأول من الكوارث الطبيعية . هناك تقسيم آخر للكوارث الطبيعية أورده الجغرافي البريطاني المعروف ( K.J.Geregory ) وفقا لعدد العناصر المسببة للكارثة<sup>(9)</sup> :

#### النوع الأول : الكارثة البسيطة Simple Disaster

وهي الكارثة التي تتضمن عنصر تدميري منفرد مثل الرياح ، المطر ، الفيضان .

#### النوع الثاني : الكارثة المركبة Compound Disaster

وتستلزم عدة عناصر فاعلة مع بعض يكون ضررها مجتمعة فوق الحد الأدنى لضرر كل واحد منها مثل الرياح والبرد والبرق في العواصف .

#### النوع الثالث : الكارثة المتعددة Multiple Disaster

وتحدث عندما تتحد عناصر من أنواع مختلفة صدفة أو يتبع أحدهم الآخر مثل إعصار الهريكان المتبوع بالفيضانات والانزلاقات الأرضية .

أما توزيع الكوارث الطبيعية فقد اظهر استعراض عقد من الزمان (1992-2001) أن هناك ما مجموعه 2730 كارثة طبيعية كان نصيب قارة آسيا 1057 كارثة والأمريكتان 738 كارثة وأفريقيا 415 كارثة وأوروبا 392 كارثة والمحيط الهادئ 128 كارثة ، وقد أدت هذه الكوارث الطبيعية إلى قتل 535416 شخص كان نصيب آسيا منها 420817 قتيل أي ما يعادل 78.6% من مجموع القتلى وأن 52% من مجموع القتلى كان الجفاف هو السبب رغم أنه لم يشكل إلا

9% من مجموع الكوارث في ذلك العقد بينما كانت الزلازل هي المسؤولة عن 35% من قيمة الأضرار المادية المقدرة بـ 684 مليار دولار في الوقت الذي لم يتسبب الجفاف بأكثر من 5% فقط من هذه الأضرار (10).

### أبعاد الكوارث الطبيعية

يمكن أن تؤدي الطبيعة إلى إيجاد ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية من الممكن معالجتها في ضوء مفاهيم وأفكار الجغرافية السياسية ذلك أن هذه الكوارث تدمج ما بين الظروف الطبيعية والبشرية من جهة ، وتأخذ من جهة أخرى ، منظوراً سياسياً داخل الدول وفيما بين الدول .

كما أنه من ناحية ثانية هناك أسباب أدت إلى الاهتمام بالكوارث الطبيعية من بينها ازدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من هذه الكوارث لاسيما في دول الجنوب من 50 مليون شخص عام 1975 في أنحاء العالم إلى 250 مليون في عام 2000 ، وكذلك ارتفاع خسائر الكوارث الطبيعية 14 ضعفاً من الخمسينات حتى التسعينات ، زد على ذلك تسارع وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية واتساع رقعة الدمار الذي تخلفه ، إضافة إلى اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع، وتوسع أجهزة الإعلام والسرعة الفائقة لنقل الأحداث ، واقتراح الأمم المتحدة العقد الدولي للكوارث (1990-2000) وطرح استراتيجيتها لمواجهة الكوارث الطبيعية ومن بعدها أجندة قمة جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة عام 2002 كل ذلك يجعل من الكوارث الطبيعية بما تخلف من ظروف مجالا للتحليل الجغرافي السياسي وإن كان لحد الآن لم يتبلور بشكل واضح ويصبح ممنهجاً رغم كثرة الحالات الدراسية Case Studies لهذه الكوارث والاهتمام الجغرافي بها في السنوات الأخيرة .

### البعد الاجتماعي للكوارث الطبيعية :

إن الكوارث الطبيعية قد أدت إلى إنشاء العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية تتعلق بالدرجة الأساس في الإغاثة الحكومية والأهلية ، وبت

دورها وسبب وجودها معلقا بالتدخل الإنساني في مثل هذه الأزمات لتخفيض وطاتها . كما أنه لا بد من الإشارة إلى البعد الإعلامي في تحفيز الاهتمام بالكوارث الطبيعية والتدخل الإنساني بسببها وذلك للقدرة الفائقة لأجهزة الإعلام في نقل الأحداث فيما صار يعرف بتأثير ( سي . ان . ان . ان CNN effect ) (11) .

لقد أدت الكوارث الطبيعية إلى إعادة التفكير في العلاقات الدولية وجعلها أكثر إنسانية إذ تشير قضايا البيئة والكوارث الطبيعية إلى أنها قد تسمح بأئسنة العلاقات بين الدول أكثر مما تميل إلى الصراع والتنافس حيث تتكاثف جهود البشر من أجل مصالحهم المشتركة . وقد دفع ذلك الدول الكبرى إلى توجيه جزء من ميزانياتها الضخمة إلى البيئة ودرء الكوارث وإدارة الأزمات . مما لا شك فيه أن أوضح مظاهر الجانب الاجتماعي للكوارث الطبيعية هو تدفق المساعدات في عمليات الإغاثة ، إلا ان هذه المساعدات - بغض النظر عن حجمها ونوعها ومصدرها - فإن عليها بعض التحفظات تتمثل في الآتي :-

( أ ) إن تدفق المساعدات بعد حدوث الكارثة الطبيعية دون مشاركة ومحاسبة من المجتمعات المحلية يمكن أن يخل بالبنية الاجتماعية في بعض الحالات حيث كثيرا ما يعجز مقدمو الإغاثة عن التدخل في الأطر التقليدية الموروثة القائمة في مجتمع ما ، بل يقومون بدعمها عن طريق التعامل مع مراكز القوى القائمة مثل الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب السلطة الاجتماعية في القرى وغيرها مما يدعم بنى اجتماعية قد تكون هي ذاتها أسبابا للمشكلة المزمنة في هذا المجتمع ، وفي حدوث الكوارث الطبيعية (12) .

( ب ) من المعروف أن الدول النامية هي أكثر تأثرا بالكوارث الطبيعية فإنها غير مهيأة أيضا للاستفادة من المساعدات ولم يتحقق الهدف منها ذلك إن كثيرا من هذه المساعدات لا تصل إلى المناطق المنكوبة بالفعل بسبب عدم توفر البنية الأساسية Infrastructure لهذه المناطق او بسبب سوء الإدارة المحلية وعدم قدرتها على التعامل مع الكارثة . يضاف على ذلك ، إن مؤسسات المجتمع المدني في هذه



المناطق المضارة من الكوارث لا تقوم بدورها باعتبارها أكثر الجهات معرفة بحجم الكارثة ودرجة تأثر الفئات المختلفة بها (13).

(ج) هناك تهم كثيرة تواجه منظمات الإغاثة والإعانة الدولية، خاصة الغربية منها، أثناء حدوث الكوارث الطبيعية منها قيام بعض هذه المنظمات بعمليات التبشير بالمسيحية خلال تقديم الإغاثة في المناطق المنكوبة، إضافة إلى أنها (المنظمات) تتجاهل القيم والخصوصيات الحضارية والثقافية غير الغربية لاسيما عندما تنشط وتتحرك في عالم الجنوب، مما يوحي باعتبار التجربة المدنية الغربية بمثابة المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه أمم العالم الأخرى، أو أن هذه التجربة تمثل قمة الرقي الذي حازته الإنسانية في تاريخها الطويل. وهنا تلتقي هذه المنظمات مع فرانسيس فوكاياما ونظريته حول (نهاية التاريخ) (14). بل ومن هذا الوجه فقد لاحقت هذه الفئة من المنظمات تهمة ممارسة الوصاية على الآخرين وفي حالات كثيرة تبرز مرامي بعيدة لتقديم المعونات مثل نشر المعتقد، وكسب الاتباع، وتغيير الخارطة الاجتماعية والعبث بالتناقضات الداخلية للشعوب المستهدفة. إضافة على ذلك فكثيرا ما يتم استغلال سكان المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية جنسياً.

فقد أشار تقرير مشترك للمفوضية العليا للاجئين ومنظمة (أنقذوا الأطفال) الخيرية البريطانية إلى (أن الموظفين الدوليين والمحليين من المنظمات غير الحكومية ووكالات الامم المتحدة هم - كما أفادت الشهادات - أكثر مستغلي الأطفال جنسياً).

(15)، أخيرا لا بد من الإشارة إلى أنه أصبح واضحا أن المعرفة قوة **Knowledg is power** وبدأت كثيرا من المدارس العلمية تعدها من ركائز قوة الدول ولكن هذه المدارس لم تعط المعرفة ما تستحقه من الاهتمام وجاءت قضايا البيئة لتقدم برهانا علميا على ما للمعرفة من سلطان، بل وتضفي عليه بعدا دوليا من خلال ما يسمى بـ (الجماعات المعرفية) وهي مجموعة الخبراء الذين تتخطى اهتماماتهم وأنشطتهم حدود القوميات وينحازون إلى المعرفة ويعلون من دورها، دون النظر إلى دولة أو مجتمع بعينه، ويجمعهم فهم مشترك لقضية أو مشكلة، ويزيد من سلطان هذه

المجموعة أن بعض جوانب قضايا البيئة ذات طابع تقني وعلمي معقد من جهة ، وأن الكوارث الطبيعية أصبحت مشكلة عالمية لا تقتصر على دولة أو إقليم معين من جهة أخرى (16) .

### البعد السياسي للكوارث الطبيعية

1 - لا بد هنا من البدء أولاً بجهود الأمم المتحدة في مواجهة الكوارث الطبيعية وآثارها باعتبارها منبرا دوليا متعدد الاختصاصات ويشمل نشاطها الكرة الأرضية كلها . وكان الإعلان عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (1990-1999) هو نقطة البدء في هذا الشأن . وترى المنظمة الدولية أن مسألة اتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها من الموضوعات العشرين التي تمثل أهم المسائل العاجلة في القرن الواحد والعشرين مما جعلها تدخل ضمن مسؤوليات المجتمع الدولي . ولهذا أشار التقرير الذي أعده فريق رفيع المستوى بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة حول أهم التهديدات التي تواجه العالم والذي جاء تحت عنوان ( عالم أكثر أمنا ..مسؤوليتنا المشتركة ) والذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في دورتها عام 2004 ، إلى تغيير شكل ومصادر ودرجة خطورة التهديدات التي تواجه النظام الدولي . وبرز في هذا السياق التهديدات التي تواجه البشر ككل وتفرضها قوى الطبيعة عليهم مثل الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها . وقد أعطى التقرير هذه التهديدات أولوية واضحة على بعض القضايا السياسية التي تمثل مصدرا للتهديد وتحظى بأولوية خاصة لدى بعض الدول الكبرى كقضية الإرهاب الامر الذي أدى إلى بروز الحاجة إلى مواجهة هذه الأخطار والتحديات . ومن هنا بدأ الحديث عن مفهوم جديد هو مفهوم الأمن الإنساني الذي يقوم على افتراض أن أمن البشر – أيأ كان موطنهم أو عرقهم او لونهم او جنسيتهم أو عقيدتهم - وليس أمن الدول فقط قد صار مسؤولية جماعية وتضامنية تقع على عاتق كافة الفاعلين في العالم ، دولاً كانوا أو مجتمعات مدنية وحتى شركات .

## 2- ظهور ما يعرف بدبلوماسية الكوارث :

أصبح من المعروف أنه في العصر الحديث قد تنوعت أنماط الدبلوماسية فبدلاً من دبلوماسية البوارج الحربية التي كانت سائدة في العصر الاستعماري أضحت هناك دبلوماسية ( تنس الطاولة ) التي افتتحت بها الولايات المتحدة أول اتصالاتها مع الصين الشعبية عندما التقى فريقا الدولتين لتنس الطاولة في بكين عام 1971 . وهناك دبلوماسية (كرة القدم ) التي استخدمتها الدول الأفريقية في جهودها لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا . هناك أيضاً الدبلوماسية الشعبية أي الاتصالات والتنسيق بين وحدات المجتمع المدني في الدول المختلفة .

إن كل هذه التسميات مستساغة ومقبولة ومفهومة ، على عكس تعبير (دبلوماسية الكوارث) فهو تعبير لا يقع في النفس موقعا حسنا فضلا عن كونه مصطلحا جديدا غير سائغ بعد ، وهو يشير إلى التداعيات التي تحدثها الكوارث الطبيعية في العلاقات الثنائية بين الدول . وهناك حالات من دبلوماسية الكوارث منها (18) :

أ ) قيام الرئيس السوفيتي السابق خوربا تشوف بطلب المساعدة الإنسانية على إثر زلزال أرمينيا الذي حدث في ديسمبر 1988 من الغرب ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، بل وقبل المساعدات من ( إسرائيل ) التي قطعت موسكو معها العلاقات على إثر عدوان يونيو عام 1967 .

ب ) كذلك تبادل اليونان وتركيا العزاء والمعونات على إثر زلزال إقليم مرمرية الذي ضرب تركيا في 17 أغسطس عام 1999 وزلزال اليونان بعده بثلاثة أسابيع. وقد أطلق المحللون على سلوك الدولتين هذا بدبلوماسية الزلازل .

ج ) أسفرت كارثة تسونامي التي تسببت في مصرع ما يقرب من 115 الف نسمة و 40 ألف مفقود ونصف مليون متشرد عن تعاون غير مسبوق بين المتحاربين في كل من اندونيسيا وسريلانكا ، إذا توقفت الحرب بين حركة آتشه الحرة التي تحارب الحكومة الأندونيسية منذ ما يقارب ثلاثة عقود في إقليم آتشه الواقع في الطرف

الشمالي من جزيرة سومطرة الأندونيسية ، وذلك من أجل العمل ضمن جهود الإغاثة والبحث والإنقاذ ، ثم تطور الأمر إلى مفاوضات رسمية مع ثوار آتشه لحل المشكلة . كذلك الحال بالنسبة للحرب بين الحكومة السريلانكية وحركة نمور التاميل في شمال الدولة من أجل التعاون في تنسيق جهود الإغاثة والبحث والإنقاذ في إطار لجنة عينتها رئيسة الجمهورية السيدة كومار اتونجا .

د ) أدى زلزال كشمير الذي ضرب إقليم كشمير في 8 أكتوبر 2005 وخلف 30 ألف قتيل وأكثر من 100 ألف جريح و 3 مليون متشرد إلى تحسن كبير في العلاقات بين باكستان والهند في مجال فتح الحدود وعبور قوافل الإغاثة والمساعدة . كذلك اتخذت الحركات المسلحة في كشمير مبادرات تصالحية وقامت بعضها بوقف إطلاق النار كما فعل حزب المجاهدين .

### 3-عسكرة العمل الإغاثي :

شهدت السنوات العشرة الأخيرة تعاوناً أكثر بين المنظمات الإنسانية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة والأهلية من ناحية ، و القوات المسلحة من ناحية أخرى مثلما تم مشاهدته في باكستان بعد زلزال أكتوبر 2005 السابق الذكر حيث لجأ برنامج الغذاء العالمي إلى الجيش الباكستاني لغرض نشر 45 مروحية – لعدم قدرة البرنامج على تغطية تكاليف تشغيل مروحيات خاصة به – بحيث استطاع توزيع الأغذية والمساعدات على نصف المخيمات البالغ عددها 90 مخيماً ، كذلك تم تدعيم مروحيات برنامج الغذاء العالمي بمروحيات من طراز ( شينوك ) من القوات الجوية الملكية البريطانية ، ومروحيات من طراز ( سي.اتش 53 ) من حلف الناتو بحيث تمكن البرنامج من نقل أكثر من 100 طن من الإمدادات في اليوم الواحد إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها براً<sup>(19)</sup>. ومن هنا ظهر مفهوم عسكرة العمل الإغاثي وهو يعني تدخل الجيش في العمل الإغاثي .

لكن ظهر بأن الجيش في الدول النامية – كما هو الحال بالنسبة للجيش الباكستاني – ضعيفا امام الكوارث الطبيعية . من جانب آخر، نجد أن عسكرة العمل الإغاثي ربما تؤثر على إعادة توزيع نفوذ القوى الكبرى في الدول النامية . ففي زلزال كشمير سارعت الولايات المتحدة إلى مساعدة باكستان ، لذا فقد ازعج الصين وجود قوات حلف الناتو على الحدود الباكستانية – الصينية رغم أن علاقات باكستان ضعيفة مع الناتو ولكنها قوية مع الصين . وهنا يمكن ان يثور السؤال التالي : لماذا لم تطلب الدول المتضررة من التسونامي المساعدة من الناتو؟ ولماذا أسرعَت الولايات المتحدة لمساعدة باكستان ؟ (20) .

#### 4-سيادة الدولة بين العولمة والكوارث الطبيعية

إن ما فرضته العولمة ، قسرا أو بالتراضي ، نال كثيرا من المفهوم التقليدي لسيادة الدول ، إذ لم يعد بمقدور الأخيرة أن تدعي أن لها حدودا بوسعها أن تمنع تدفق السلع والمعلومات ، وأن بإمكانها رفض مطالب مؤسسات المجتمع المدني العالمي . وجاءت قضايا الكوارث الطبيعية لتضيف زخما جديدا إلى الجدل الدائر حول حدود سيادة الدولة في ظل تجبر العولمة فالمشكلات البيئية ومنها الكوارث الطبيعية التي تتخطى الحدود تفرض تحديات للافكار السائدة حول سيادة الدولة لاسيما وأن هذه المشكلات نادرا ما تنتجها سياسات وطنية متعمدة (21) .

#### 5-رسم حدود القوة :

باتت الكوارث الطبيعية خاصة الضخمة منها محكا لاختبار حدود القوة إذ أنها تكون في كثير من الأحيان فادحة إلى درجة لا تستطيع أي دولة بمفردها أن تواجهها مهما تكن قدراتها ومهما تعل مكانتها ، بل إن جميع دول العالم غنية او فقيرة سواسية أمام هذه الكوارث . فعلى سبيل المثال لا الحصر ظهرت الولايات المتحدة هشة إلى حد كبير في مواجهة إعصار ( كاترينا ) و ( ريتا ) وأثارت شفقة حلفائها وأعدائها على حد سواء الأمر الذي عكسته بجلاء عروض التبرعات من أفغانستان ، مائة ألف دولار ، ومن البحرين 5 مليون دولار ، ومن قطر 100 مليون دولار ،

والكويت 500 مليون دولار ، مرورا بمليون دولار من نيجيريا ، و 5 مليون دولار من الهند ، وانتهت الرحلة إلى أن أعداء الولايات المتحدة كوبا وإيران . فالأولى عرضت إرسال ألف طبيب و 26 طن من الأدوية والثانية أبدت استعدادها لإرسال مساعدات إنسانية لضحايا الإعصار الأمر الذي يعني أن هناك حدودا للقوة مما دفع أنصار البيئة إلى أن يؤكدوا على أن العالم بحاجة إلى التكاتف من أجل التغلب على المشاكل التي تنجم عن الكوارث الطبيعية (22) .

إن ما قلناه أعلاه يدل على أن معنى القوة أصبح مرتبطا بالنتائج التي تحققها وليس في حجمها ومن هنا يجب ربط متغيرات القوة أو محصلتها بالمشكلات التي على هذه القوة أن تحلها ، وهي مشكلات لا يبدو أن المفهوم التجزيئي قادرا على تكييف العلاقة بين المنظور القديم للقوة والمشكلات الجديدة (23) .

### البعد الاقتصادي للكوارث الطبيعية

قبل الدخول في توضيح وتحديد الجانب الاقتصادي للكوارث الطبيعية لا بد من ذكر أهم أنواع الخسائر الاقتصادية لهذه الكوارث فهناك الخسائر الاقتصادية غير المباشرة للكوارث الطبيعية مثل فقدان البنية التحتية **Infrastructure** وتأثر دخول الأفراد وكذلك دخل الحكومة في القطاعات المختلفة وتأثر حركة التجارة والسياحة وغيرها من الأنشطة القطاعية . كما أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى خسائر باهظة على المستويين البشري والاقتصادي يمكن أن يطلق عليها دمار طويل الأجل وذلك لأن كارثة مثل الإعصار والفيضان تؤدي إلى خسائر مباشرة متمثلة في الوفيات والمصابين والمشردين ، وانتشار الأمراض ، وتدمير المساكن والمرافق ، وتدمير المحاصيل، وتوقف عملية الإنتاج في المنشآت الخاصة والعامة ، إلى جانب الآثار البيئية . هذا كله يؤدي بدوره إلى انخفاض في الإيرادات العامة للدولة وزيادة الإنفاق الحكومي من أجل عمليات الإغاثة وإعادة التعمير وتعطيل عملية التنمية بسبب تحويل مخصصات التنمية لعملية الإغاثة والإعمار كما تنخفض الصادرات وتزيد

الواردات من الأغذية والأدوية والمواد اللازمة لعملية إعادة الإعمار، ويصاحب ذلك كله انخفاض الادخار وتراجع الاستثمار وزيادة فجوة الدخول بين الطبقات (24).

ويمكن التعمق في تحليل الجانب الاقتصادي للكوارث الطبيعية من خلال النقاط

التالية :-

أولا : هناك شعور متزايد بالقلق لتنامي الصراعات بين التجارة الدولية والأهداف البيئية . فهناك عدد كبير من الدول التي تعتمد على الواردات من الموارد الطبيعية من دول نامية لا تمتلك في كثير من الأحيان منتجات بديلة لتبعتها في الأسواق الدولية. فاندونيسيا والفلبين والغابون وساحل العاج وماليزيا مثلا ، تمثل نحو (80%) من السوق العالمية فيما يتعلق بالأخشاب الاستوائية الصلبة . غير أنه من الواضح أن الغابات الاستوائية التي توفر تلك المنتجات إنما تستغل دون النظر إلى استدامة هذا الاستخدام. وإذا كان التقدم الاقتصادي في الدول الأكثر ثراء قابلة للاستمرار فإنه يمكن القول ان تلك القابلية للاستمرار انما تتحقق جزئيا عن طريق استيرادها من خلال عدم القابلية على الاستثمار في دول اخرى . وهذا القول ينطبق على تايلند أيضا التي تصدر كامل انتاجها من الكاسافا حيث يذهب 90% منه الى الاتحاد الأوروبي . ولقد أدى هذا الإنتاج الذي يستهلك 1.5 مليون هكتار من الأرض إلى التدهور السريع للموارد الطبيعية في تايلندا . وبهذا كان لنظم التجارة التي تمارسها الدول الصناعية الغربية وسياساتها تأثير سلبي غير المباشر على البيئة وعلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول النامية بشكل يقود إلى تسهيل حدوث الكثير من الكوارث الطبيعية في تلك الدول (25).

ثانيا : تشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية تعاني أكثر من الدول المتطورة من حيث الخسائر البشرية والمادية بسبب الكوارث الطبيعية كما موضح ذلك في الجدول الآتي :

## تأثير الكوارث حسب الأقاليم والقارات للفترة من 1947 – 1980

الموقع	عدد القتلى	عدد الكوارث	عدد القتلى لكل كارثة
أمريكا الشمالية	11531	358	32
أمريكا الوسطى والكاربيبي	50676	80	633
أمريكا الجنوبية	49265	75	657
أوروبا	26694	119	224
أفريقيا	25540	34	751
آسيا	105090	437	2412
أستراليا	4502	16	282
المجموع	1222298	1119	1092

Source : Roxanna Medonald , Op. Cit , P.9 , table 1-2 .

وربما يرجع عمق تأثير الدول النامية والمناطق الفقيرة في العالم بالكوارث الطبيعية مقارنة بالدول والمناطق الأكثر تقدماً إلى عدة أسباب أهمها (26) :

1 ( ) وجود الدول النامية والأقل نمواً عامة في المناطق المعرضة للأخطار والكوارث الطبيعية في العالم حيث أظهرت بعض الدراسات أن أغلب الدول الأقل نمواً عرضة لوقوع كارثة ضخمة بها كل سنتين في المتوسط ، في حين أن الدول النامية عرضة لوقوع كارثة ضخمة بها كل أربع سنوات ونصف سنة في المتوسط.

2 ( ) عدم وجود أنظمة للإنذار المبكر في الدول والمناطق الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة .

3 ( ) تركيز السكان الفقراء في الدول النامية والأقل نمواً في الأماكن الخطيرة غير المرغوبة من قبل الأغنياء وهي الأماكن الأكثر عرضة للمخاطر مثل المنحدرات، ومخارات السيول ، وضياف الأنهار ، والجبال .



4 ) تسبب الكوارث الطبيعية بسهولة في تدمير البنية الاقتصادية والمعيشية للمناطق الفقيرة والتي تكون متهاككة وضعيفة في الغالب ، خاصة المساكن التي تكون في الغالب غير جيدة وغير مطابقة للمواصفات . ومن أمثلة ذلك ما كشف عنه زلزال إيران الأخير في منطقة (بم) عندما دمرت قرى بالكامل بسبب أن المساكن فيها كانت بدائية للغاية .

5 ) عدم وجود تأمينات على الممتلكات أو الأرواح في المناطق الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة وانخفاض الوعي التأميني لدى المجتمعات في الدول والمناطق الفقيرة ، وكذلك وجود قطاع تأميني غير قادر على تغطية المخاطر الواسعة الناجمة عن الكوارث الطبيعية .

6 ) عدم وجود مخصصات كافية في الموازنات لمواجهة مثل هذه الكوارث في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، وهو ما يعمق حجم وأثار الكارثة عندما تضطر حكومات الدول النامية إلى سحب مخصصات الاستثمار والتنمية لمواجهة عمليات الإغاثة والإنقاذ مما يعطل عملية التنمية ويزيد عمق الكارثة .

7 ) ضعف المدخرات لدى السكان الفقراء وصعوبة حصولهم على الائتمان واعتمادهم بالدرجة الأولى على الخدمات العامة ، مما يجعلهم أقل قدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية كغيرهم من السكان الأغنياء ، ويزيد من تأثرهم بالكوارث الطبيعية ضعف مهاراتهم وانخفاض مستويات التعليم لديهم ، مما يجعلهم عرضة أكثر لفقد وظائفهم ويصعب حصولهم على وظائف غيرها عند حدوث الكارثة .

8 ) انتشار الفساد في الدول والأقاليم الفقيرة مما يجعل هناك فرصة أكبر لإنشاء مباني ومرافق عامة غير مطابقة للمواصفات تكون غير قادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الأعاصير أو الفيضانات .

ثالثا : يعتقد بعض المراقبين خاصة المهتمين بالمفاوضات الجارية في جولة الدوحة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن المساعدات باب خلفي من الحكومات

الغنية من أجل دعم منتجها ومزارعيها ، ويستدعون كثيرا مثال الولايات المتحدة التي تقدم ملايين الأطناف من المساعدات الغذائية سنويا . ولا تخفي دول متقدمة أنها عن طريق تقديم المساعدات تضرب عصفورين بحجر واحد إذ قال وزير الزراعة الأمريكي في عام 1998 أن تقديم مزيد من المساعدات يخفض في نهاية الأمر من فوائضا من القمح ويخدم احتياجات إنسانية في أنحاء العالم (27) . على الرغم من ان هناك من يشير إلى أن المساعدات الأمريكية الهائلة لضحايا زلزال تسونامي تعود في جزء منها وفقا لبعض المعلقين الأمريكيين في ( نيويورك تايمز) و ( واشنطن بوست ) إلى رغبة الولايات المتحدة في تحسين صورتها وسط المسلمين حيث إن دولا عدة غالبية سكانها مسلمين تضررت من هذا المد الزلزالي (28) .

رابعا : على الرغم من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية تعد بالمقاييس المطلقة أقل في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة بسبب المستويات الأدنى من البنية الأساسية ورصيد رؤوس الأموال إلا أنها تعد أعلى بكثير بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي فبين عامي 1985 و 1999 تكبدت أغنى دول العالم 57.3% من الخسائر المباشرة التي تسببت فيها الكوارث بما يمثل 2.5% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي فيها ، في حين تحملت أفقر دول العالم 24.4% فقط من الخسائر لكنها تمثل 13.4% من مجموع الناتج المحلي فيها (29) .

لكن بعد تحليل الأبعاد والآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للكوارث الطبيعية هذه الآثار التي كانت الدول النامية الأكثر تحملاً لها وتأثراً بها فكيف يمكن تفسير وقوع الدول النامية تحت تأثير الكوارث الطبيعية أكثر من الدول المتقدمة وزيادة خسائرها البشرية والمادية مقارنة مع الدول المتطورة ؟

إن التفسير الذي يمكن أن نقدمه هنا يتمثل في ما قامت به الدول المتطورة التي يمثلها ثلاثي المركز الرأسمالي العالمي (Core) الذي تتزعمه حاليا الولايات المتحدة الأمريكية ويضم الاتحاد الأوروبي واليابان من استنزف لموارد الدول النامية

التي تمثل (الأطراف) أو (المحيط) الذي يدور حول المركز بشكل تابع هذه الحالة يشار إليها في الاقتصاد السياسي والجيواقتصادية بمصطلح تقسيم العمل الدولي ، International Division of Labour الذي يشير إلى نمط توزيع الأدوار والتخصصات الاقتصادية بين الدول بحيث تكون لكل مجموعة دور محدد في السوق العالمية بحسب امكاناتها ومستواها التكنولوجي . ويقوم تقسيم العمل الدولي منذ نشأته على أساس علاقة جائرة بين طرفين يتحكم أحدهما بالآخر بما يمتلكه من قوة ويزداد تحكمه رسوخا باستمرار هذه العلاقة .

ولقد صاحب قيام الرأسمالية الصناعية وفضل التطور التكنولوجي تغير في شكل تقسيم العمل الدولي إذ مكنت الثورة الصناعية الدول الأوروبية من إنتاج السلع على نطاق واسع فبرزت الحاجة إلى وجود أسواق للتصريف هذه السلع ، و على الحصول منها على متطلبات الصناعات الجديدة من المواد الأولية . وهكذا تخصصت الدول الرأسمالية الصناعية (المركز ) بتصنيع السلع الاستهلاكية والإنتاجية وأنيطت بالدول الأخرى ( الأطراف ) إنشاء الصناعات الاستخراجية والتخصص في إنتاج المواد الزراعية اللازمة للصناعات في دول مركز الرأسمالي العالمي . وبهذا فإن هياكل الإنتاج في دول الأطراف تمت هيكلتها وفقا لحاجات دول المركز الراسمالي العالمي بحيث تختص كل دولة في الأطراف بإنتاج سلعة واحدة أو أكثر يتم تصديرها إلى دول المركز . وحول هذه العملية نشأت الشركات اللازم وجودها للتعامل في هذه السلع إنتاجا وتصديرا ونقلًا وتمويلا وساهمت هذه الشركات بالتالي في بلورة هذا التقسيم الدولي للعمل بين مجموعة الدول المتقدمة (المركز) والدول النامية (الأطراف) .

أما النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي والذي يمكن وصفه بأنه نمط مركب فلا يستبعد النمط القديم المذكور سابقا وإنما يتشابك معه فهو يبقي تخصص الدول في إنتاج السلع التي تخصصت تاريخيا في إنتاجها بما في ذلك ما طرأ على هذا التخصص من تطور موضوعي بفعل العوامل الدولية والمحلية ، ويضيف إليه ما يعد

جوهر التقسيم الدولي الجديد للعمل ومما يميزه عن المرحلة السابقة . يتمثل هذا الجوهر في انتقال فكرة تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية إلى المستوى الدولي بحيث تختص الدول – أو على الأقل بعضها – في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة وبذلك تتوزع عملية إنتاج السلعة على أكثر من دولة ويكون بالتالي أن تخصص بعض هذه الدول في عملية تجميع الأجزاء التي يتم إنتاجها في مختلف الدول . لكن هذا النظام الذي يسمح للدول النامية بنوع جديد من تقسيم العمل الدولي يرضي نزعتها إلى التصنيع لا يحل مشاكلها الاقتصادية ولا يوصفي نواقص النظام الاقتصادي الدولي الذي اوجد التخلف وكفل استمراره . فالتقسيم الدولي الجديد للعمل يبقى موضوعا على مكانة دنيا تابعة لدول العالم النامي فدورها يظل تابعا يتحدد في الدول الرأسمالية المتقدمة وفقا لمصالح الأخيرة واحتياجاتها فهذا التقسيم يُبقي على تخصص الدول النامية في إنتاج السلع واحتياجاتها . فهذا التقسيم يُبقي على تخصص الدول النامية في إنتاج السلع الزراعية والمعدنية التي تخصصت بها تاريخيا ويضيف إليها بعض المراحل الإنتاجية الخاصة بإنتاج أجزاء من السلع الصناعية التي يسمح لهذه الدول بالاشتراك في إنتاجها<sup>(30)</sup> . إلا أن هذه المراحل الإنتاجية تكون الأكثر تلويثا للبيئة ، والأكثر استخداما للعمالة الرخيصة ، والأكثر استنزافا للموارد الطبيعية . كما ساعد تقسيم العمل الدولي على خلق اقتصاد مزدوج . فهناك قطاع حديث يرتبط بالاقتصاد الأجنبي من أعمال خدمات وبنوك وصناعات استخراجية. ويعيش في هذا الاقتصاد قطاع محدود من السكان يحصلون على أجور مرتفعة، وهم منقطعي الصلة بينهم وبين بقية السكان ، ويسود بين المشتغلين فيه لغة الغرب وعاداته وقيمه . بينما القطاع التقليدي يضم بقية فروع الاقتصاد القومي وفي طبيعتها الزراعة وتسود فيه تقنية متخلفة ، ويعيش عليه أغلبية السكان ودخلهم محدود نظرا لانخفاض المنتجات الزراعية ، والصلة منعدمة بين القطاعين . فالصناعة لا تعمل على تطوير الزراعة في مدها بالمواد الصناعية اللازمة أو بتصنيع منتجاتها حيث تقف التقنية الحديثة عند حدود لا تؤثر في القطاع التقليدي ، ولا

الزراعة تمد الصناعة بالمدخلات اللازمة حيث تسوق المواد الزراعية محليا للاستهلاك المباشر أو تتجه للتصدير بأثمان منخفضة وتعيش الأيدي العاملة في القطاع التقليدي في تخلف معيشي ظاهر (31).

إن كل ذلك يؤدي إلى زراعة المناطق الهامشية واستنزافها وإزالة الغابات من أجل زراعة الأرض وتعزيز الإنتاج الغذائي أو من أجل تحويل أراضي الغابات التي تمت إزالتها إلى مراعي لغرض التصدير إلى الدول المتقدمة لسداد ديون الدول النامية ، والسكن في المناطق المعرضة للفيضانات والزلازل والبراكين بسبب تجدد خصوبتها بشكل طبيعي ، ورخصها ، وعدم توفر بديل يتناسب وقدرات أغلبية سكان هذه الدول الفقراء ، يساعد على ذلك الجهل بالكوارث الطبيعية وأثارها وتدني مستوى الاستجابة لها بسبب تدني المستويات العلمية والتكنولوجية لشعوب الدول النامية الأمر الذي يؤدي إلى تكلفة بشرية عالية وتكلفة مادية قليلة نسبيا مقارنة بالدول المتطورة نتيجة لضعف البناء التحتي وصغر حجم الاقتصاد الوطني الممثل في صغر منشآتها الاقتصادية الناتجة عن تبعية اقتصاديات الدول النامية (الأطراف) للدول المتقدمة (المركز) . إن التحرر من قسمة العمل الدولي الحالية الجائزة يمكن أن يقود إلى تنمية حقيقية (غير تابعة) في مختلف المجالات والأبعاد المكانية مما يعني تطور نوع ومستوى الاستجابة للكوارث الطبيعية والحد من وقوع الكثير منها ومن تأثيراتها .

## الخلاصة

لقد ازداد الاهتمام بالكوارث الطبيعية من قبل مختلف التخصصات والمستويات بعد أن ازداد تكرارها وتأثيراتها وكان للجغرافيين دورا رئيسيا في الحوار الدائر حول الموضوع إذ أن فهم الجغرافي للعمليات الطبيعية وردود الفعل الاجتماعية إزاءها تساعد على تكوين منظور فريد من نوعه تبدأ منها دراسة العلاقة بين المجتمع والطبيعة ، والعمل من أجل تحسين أحوال الناس . إضافة إلى كون الجغرافيا تعزز

الوعي البيئي العام الذي هو عنصر مهم للتربية البيئية لأنها (الجغرافيا) تدفع الانتباه إلى العلاقة الديناميكية بين الإنسان والبيئة وإدخال مفهوم الإدراك الذي يعد اهم عناصر عملية صنع القرار ، والذي يصنع بشكل رئيسي في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للكوارث الطبيعية. لقد أظهرت الدراسة أن الكارثة الطبيعية تؤدي إلى الانكشاف الأمني المفاجئ للدولة أو الإقليم الذي تقع فيه ويصبح عرضة للتغلغل والنفوذ وإعادة توزيع القوة إقليميا . كما تنشأ تحالفات جديدة حتى بين الفئات المتصارعة أو المتحاربة مثلما حدث في باكستان (كشمير) وأندونيسيا (حركة آتشة) وسريلانكا (نمور التاميل) .

كذلك أظهرت الدراسة بأن القوة الوطنية National Power بمعناها التقليدي النيوتني القائم على التوازن العسكري أو السكاني أو المساحي أصبح مفهوما عقيما لا يستطيع الوقوف بوجه الكارثة حتى بالنسبة لأعظم قوة موجودة حاليا وهي الولايات المتحدة الأمريكية إذ عجزت تجاه إعصاري (كاترينا) و (ريتا) عام 2005 لهذا ينبغي إعادة النظر في مفاهيم القوة الوطنية ، والسيادة ، والأمن القومي ، والمصلحة الوطنية وغيرها من المفاهيم التي تنعكس واقعا تجزيئيا وسكونيا في التحليل . كما يمكن أن نعي الكوارث الطبيعية وفقا لتأثيرها المتتابع ويسمى ذلك تأثير الدومينو Domino effect حيث تحدث أو تثير الكوارث الطبيعية كوارث بشرية لها مضاعفات عالمية . ففي سياق مجتمع معولم فإن كلا من سكان الحضر والريف يعتمدون على توزيع الخدمات على المستويين الوطني والعالمي إلى حد ان الفشل في قطاع واحد يمكن أن يؤثر في الناس في مناطق لم تضرب مباشرة مسببة فوضى عامة . لا بد من الإشارة أيضا إلى ازدياد انقسام الأمم والمجتمعات بين الفقر والغنى ، والقوة والضعف . كما أصبحت هناك انقسامات على أسس عرقية وعلى أسس ثقافية . فالفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون تزداد اتساعا في داخل المجتمعات ، وبين الأمم والشعوب وأصبحت هذه التباينات تعوق القدرة على التصرف في مواجهة الكوارث الطبيعية .

## المصادر والهوامش

- 1- مثال ذلك ما حدث يوم الجمعة 2006/2/17 في الفلبين حيث غطت انزلاقات طينية من أحد الجبال القرى المجاورة وطمرت المساكن بساكنيها وقد عبر احد المواطنين بأن ذلك تم نتيجة لإزالة الغطاء الشجري في هذه الجبال .  
قناة الجزيرة الفضائية ( أخبار منتصف اليوم ) ظهر 2006/2/17 .
- 2-UNEP (Global Environmet Outlook 3: past , present and future perspectives ) Earthscan , London , 2002 , PP.270-273 .
- 3-سامح غرابية ويحيى الفرحان ( المدخل إلى العلوم البيئية ) دار الشروق ، عمان، 1998 ، ص 176 .
- 4-المصدر نفسه ص 377 .
- 5-البنك الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2003 ، ص 40 .
- 6- UNEP (Global Environmet Outlook 3 ) , Op.cit. , P270
- 7- Roxanna McDonald (Introduction to Natural and man – made Disasters and their Effect on Buildings ) Architectural Press , London , 2003 , P.9 .
- 8-خالد منصور (المساعدات الإنسانية والكوارث الطبيعية) السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 71 .
- 9-K.J Geregory ( The Changing Nature of Physical Geography ) Arnold , London , 2000 , P.189 .
- 10-مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2003 ، ص 41 .
- 11-خالد منصور ، مصدر سابق ص 71 .
- 12-المصدر نفسه ، ص 73 .
- 13-حنان رجائي عبداللطيف ( التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية ) السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 82 .
- 14-تقول هذه النظرية أن الديمقراطية الغربية الحرة قد انتصرت ، وانتصر الغرب معها بانهايار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفيتي . هذا الانتصار الكاسح في رأي فوكوياما قد أغلق باب التاريخ ، فلا جديد بعد اليوم إلا في حدود بعض الإصلاحات الطفيفة ، لكن لن يتعدى هذا ليصبح حدثا تاريخيا . للتفصيل ينظر :  
فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ) ترجمة وتعليق حسين الشيخ ، دار العلوم العربية، بيروت ، 1992 .
- 15-محمد بن عبدالله السلومي (السائحون على الكوارث) مجلة البيان ، العدد 185، 2003 ، ص 66-74 . كذلك يراجع الفصل الأول من المصدر التالي الذي هو عبارة عن خبرة المؤلف في مجال العمل الإغاثي والعون من قبل المنظمات الدولية .
- غراهام هانكوك (سادة الفقر) ترجمة ناصر السيد ومستمار القيد ، دار الحداثة ، بيروت ، 1994
- 16-عمار علي حسن ( البيئة والعلاقات الدولية : مفاهيم واقترابات حديثة ) السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 88 .
- 17-محمد سعيد أبو عامود (حدود التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية ) السياسة الدولية ، العدد 163 ، ص 60 .
- 18-للتفصيل حول هذه الحالات وغيرها ينظر :

- سعید قاسم المصري (الدبلوماسية والكوارث الإنسانية) السياسة الدولية العدد 163، 2006 ، ص66-69 .
- 19-خالد منصور ، مصدر سابق ص75 .
- 20-قناة الجزيرة الفضائية مساء 2006/1/12 .
- 21-عمار علي حسن ، مصدر سابق ، ص88 .
- 22-المصدر نفسه ، ص88 .
- 23-إن حسابات القوة التقليدية تغفل حسابات الضعف من جهة ، وتغفل تطور المشكلات ذات الصبغة العالمية ومن أهمها الزيادة السكانية ، والأمراض المعدية، والتلوث ، والكوارث الطبيعية ، وانتشار الأسلحة غير التقليدية ، ومخاطر البحوث العلمية لاسيما في المجال البيولوجي ، والمخدرات ، وتآكل التراث الثقافي والحضاري.
- وليد عبدالحی (تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية :- دراسة مستقبلية) مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، 1994 ، ص162 .
- 24-حنان رجائي عبداللطيف ، مصر سابق ، ص81 .
- 25-مصطفى كمال طلبه (الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي) السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص56 .
- 26-نانسي هاب ، مختار حسين ، لور دريفيز (امتصاص الصدمات) التمويل والتنمية ، ديسمبر 2003 ، ص24 .
- 27-Patrick Webb ( Food As aid : Needs and challenges in the 21<sup>st</sup> century) Rome , world Food Programme , occasional paper No.14 , 2004 ,P.15 )
- 28-خالد منصور ، مصدر سابق ، ص74 .
- 29-بول فريمان ، ماكين ، وثيو كومار ماني (الوقوف على أهبة الاستعداد) التمويل والتنمية ، سبتمبر 2003 ، ص43 .
- 30-محمد نور الدين (الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي الجديد للعمل ) في مصطفى كامل السيد " محررا" (الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه ) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 1998 ، ص86-87 .
- 31-عبدالله هداية (حوار الشمال والجنوب : في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة) في كتاب (حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية ) دار الشباب للنشر ، قبرص ، 1986 ، ص19-20 .